التعاون العربي الأفريقي نموذج لتعاون جنوب - جنوب

تمر الشعوب والدول الأفريقية والعربية الآن بمرحلة تحتم عليهما تفعيل علاقات التعاون والتكامل بينهما، من أجل خدمة المصالح المشتركة لشعوب دول المنطقتين، والحفاظ على أمنها ومستقبلها، في عالم أصبح لا يعترف إلا بالكيانات والتجمعات الكبرى والقوية.

برزت الحاجة إلى إرساء التعاون العربي الأفريقي في عقد السبعينيات من القرن الماضي حينما تنامت فكرة تقنين وإرساء أسس التضامن السياسي الافريقي العربي الذي كان قائماً حينها، والعمل على استثمار الروابط الثقافية والبشرية والتاريخية بين افريقيا والأمة العربية في خدمة المصالح المشتركة، وفتح آفاق جديدة لعلاقات الطرفين لتشمل مختلف المجالات، وتجسدت هذه الفكرة في انعقاد القمة العربية الإفريقية الأولى في القاهرة في مارس 1977م، بمشاركة كل القادة العرب والأفارقة الذين أصدروا إعلانات وقرارات طموحة ترمي إلى إطلاق تعاون عربي أفريقي في شكل مؤسسي منظم يهدف إلى تحقيق الاستفادة القصوى من طاقات وإمكانات الجانبين

وحققت العديد من الأجهزة العربية نجاحاً مقدراً في مسار التعاون العربي الافريقي من بينها الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا اللذين قدما معونات وقروض وتمويل لمشروعات بلغت قيمتها الإجمالية ما يزيد على ثلاثة مليارات دولار، هذا فضلاً عن المعهد الثقافي العربي الافريقي الذي شرع في ممارسة برامجه وأنشطته في مجال تعزيز التعاون الثقافي وتصحيح الصورة النمطية المتبادلة عن العرب والأفارقة.

واعتمدت القمة العربية الأفريقية الثانية التي عقدت في سرت عام 2010م استراتيجية جديدة للشراكة تكرس المبادئ والأهداف التي يلتزم بها العمل العربي الأفريقي المشترك

ويحدد مجالاته وتعد الاستراتيجية برنامجاً متكاملاً في إطار زمني محدد لتعزيز التعاون الاقتصادي والمالي والتجاري في الاستثمار والتجارة والبنى التحتية والطاقة والبيئة وموارد المياه، بالإضافة إلى التعاون في مجالات الزراعة والماء والأمن الغذائي، والتعاون الاجتماعي والثقافي.

وللتنفيذ الفعال للاستراتيجية تم وضع خطط عمل تنفيذية، كما تم تحديد الفترة الزمنية لمؤتمرات القمة المشتركة الدورية بثلاث سنوات بحيث يصبح من الممكن للقمة أن تتابع على نحو دقيق ما حققته أجهزة التعاون العربي الإفريقي في تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل .

وفي إطار التحضير للقمة العربية الأفريقية الثالثة التي سيتم عقدها في الكويت في الفترة من 19 إلى 20 نوفمبر 2013م، توصلت اللجان المعنية للتحضير للقمة إلى إعداد وصياغة كافة الوثائق التي سيتم عرضها على القادة العرب والأفارقة، كما حرصت دولة الكويت على أن تكرس أعمال القمة الثالثة للقضايا الاقتصادية والتنموية التي تستجيب لمصالح الشعوب العربية والأفريقية، حيث تم اختيار شعار للقمة يعكس هذا التوجه "شركاء في التنمية والاستثمار"، ويتضمن جدول أعمال القمة عدداً من القضايا التي تركز على هذا المعنى، ومن بينها المشروع الذي تقدم به وزراء الزراعة العرب والأفارقة لتنمية الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي في دول المنطقتين.

وتتطلع جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي أن يقوما بتنفيذ المزيد من الأنشطة والبرامج في مجالات جديدة لتعزيز التعاون العربي الأفريقي في الأعوام المقبلة، وتحقيقاً لهذا التطلع تبذل كلا المنظمتين جهوداً متصلة للإعداد الجيد للاجتماعات العربية الأفريقية المشتركة، وذلك من أجل أن تكون قمة الكويت نقلة نوعية في مسار التعاون العربي الأفريقي بما يحقق مصالح شعوب دول المنطقتين في التقدم والاستقرار والأمن.

الأمم المتحدة تؤكد سيادة فلسطين الدائمة على موارده الطبيعية

نيويورك/

اعتمدت اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمعنية بالمسائل الاقتصادية والمالية، بأغلبية ساحقة، مشروع قرار بعنوان (السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية).

ويطالب القرار إسرائيل بأن تتقيد تقيدًا دقيقًا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وألا تستغل الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، أو إتلافها أو التسبب في ضياعها أو استنفادها وعن تعريضها للخطر، وأن تتوقف عن تدمير الهياكل الأساسية الحيوية للشعب الفلسطيني.

كما يطالبها بالكف عن اتخاذ أي إجراءات تضر بالبيئة بما في ذلك إلقاء النفايات بجميع أنواعها في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وصوتت 162 دولة لصالح القرار، بينما عارضته خمس دول، وامتنعت تسع دول عن التصويت.

الـ« سي آي إيه » تتجسس على ملايين الأميركيين

واشنطن/ أ.ف.ب

كشفت صحيفة وول ستريت جرنال ان وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي ايه) الاميركية تجمع كمية هائلة من البيانات المعلوماتية حول التحويلات المالية الدولية ومن بينها بيانات شخصية ومالية لملايين الاميركيين.

ويشارك مكتب التحقيقات الفدرالي (اف بي آي) الى جانب الوكالة في هذا البرنامج لجمع كميات هائلة من البيانات حول التحويلات الدولية التي يجريها اميركيون او غيرهم ممن يخضعون لتحقيق الوكالة في قضايا تتعلق بالارهاب.

وأقر البرنامج بموجب "القانون الوطني" (باتريوت اكت) الذي اقر بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 ويجيز لوكالة الأمن القومي جمع التسجيلات الهاتفية كافة في الولايات المتحدة بحسب مسؤولية مطلعين على هذه العملية.

ويظهر البرنامج كيف تستخدم وكالات الاستخبارات الاميركية كافة وليس السي آي ايه وحدها الاطار القانوني نفسه لجمع البيانات.

وتشمل البيانات التي جمعت من شركة ويسترن يونيون وغيرها من شركات تحويل الاموال الاميركية، تحويلات صادرة من الولايات المتحدة او واردة اليها وليس التحويلات الداخلية بالكامل.

واعرب البرلمانيون الاميركيون الذين اطلعوا على وجود هذا البرنامج في الصيف عن القلق حيال امكانية البحث عن ارقام الضمان الاجتماعي او غيرها لربط نشاط مالي بشخص معين.

لكن البرنامج ساهم كذلك في رصد روابط بين شبكات ارهابية ومالية على ما اعلن مسؤولون حكوميون سابقون للصحيفة.

بورما.. الإفراج عن 69 سجينا سياسيا

رانغون

أفرجت السلطات البورمية أمس عن عشرات الناشطين السياسيين بينما تقوم وفود غربية وخصوصا وفد من الاتحاد الأوروبي برئاسة وزيرة الخارجية كاثرين اشتون بزيارة إلى هذا البلد.

وقالت الرئاسة البورمية أن الرئيس "منح عفوا لـ69 سجينا سياسيا كانوا على اللائحة"، وذلك غداة لقاء بين الرئيس ثين سين واشتون.

وأوضحت إدارة الرئيس البورمي أن "العفو منح اعتبارا من 15 نوفمبر".

وأضافت أن العفو صدر "احتراما لاعتبارات إنسانية وليتاح لهؤلاء (السجناء الذين أفرج عنه) أن يكونوا قادرين على المشاركة في بناء الوطن".

ولم تنشر أي لائحة بأسماء الذين تم الإفراج عنهم، لكن السلطات قالت أنهم معتقلون في عدة سجون في البلاد وبينهم ثلاثة في سجن اينسين في رانغون.

وأكدت الرئاسة البورمية في بيانها التزامها "العمل من اجل العفو عن كل السجناء السياسيين قبل نهاية ديسمبر 2013"، بدون أن توضح عدد المعتقلين الذين ما زالوا في السجون.وكان الرئيس البورمي وعد بإطلاق سراح كل السجناء قبل نهاية 2014م.

إجراءات أمنية مشددة في ست محافظات عراقية

< بغداد/ وكالات

فرضت قوات الأمن العراقية امس إجراءات أمنية مشددة في محيط ساحات التظاهر والمساجد تحسبا للمظاهرات والاعتصامات التي تعقب صلاة الجمعة في عدة محافظات عراقية اضافة الى العاصمة بغداد..

وقررت هيئة فقهاء محافظة ديالى ولجان الحراك الشعبي فيها الامتناع عن إقامة الصلاة الموحدة في جميع مساجد المحافظة بسبب أعمال العنف الاخيرة التي شهدتها وخشية استهداف المساجد والمصلين لإثارة الفتنة الطائفية..

واختارت اللجان المنظمة للتظاهرات شعارا هو (طغيان السلطة وقود الثورة).

يذكر أن المظاهرات والاعتصامات التي تعقب صلاة الجمعة والتي بدأت منذ اكثر من عشرة شهور تتواصل اليوم في ما يعرف "بالمحافظات العراقية الست المنتفضة"، وهي الأنبار وصلاح الدين ونينوى وكركوك وعدد من الأحياء ذات الغالبية السنية في العاصمة بغداد وسط إجراءات أمنية مشددة في محيط ساحات التظاهر والمساجد.

وقد دأبت اللجان المنظمة للتظاهرات على اختيار شعار لكل يوم جمعة تكون له صلة بالأحداث الراهنة وقد اختارت هذه اللجان لصلاة وتظاهرات جمعة هذا الاسبوع شعار (طغيان السلطة وقود الثورة).

ويشير الشعار الى "إصرار المتظاهرين على الاستمرار في التظاهر والاعتصام لحين تلبية حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي لجميع مطالبهم في إنهاء سياسة التهميش والقمع والاقصاء التي يتعرض لها السنة في العراق وإطلاق سراح السجناء الأبرياء والقضاء على الميليشيات التي تستهدف رجال الدين السنة ورموزهم وتحقيق التوازن في جميع مؤسسات الدولة وإلغاء المادة 4 من قانون العقوبات المتعلقة بالإرهاب التي باتت ذريعة تستخدمها الحكومة ضد خصومها وضد مكون معين من مكونات الشعب"، حسب اللجان المنسقة في ساحات الاعتصام في تلك المحافظات.

وكانت المظاهرات والاعتصامات قد بدأت انطلاقا من محافظة الانبار غرب العراق نهاية شهر ديسمبر الماضي بعد قيام الحكومة بإلقاء القبض على افراد حماية وزير المالية العراقي رافع العيساوي والذي ينحدر من هذه المحافظة بدعوى علاقتهم بأعمال تتعلق بالإرهاب.

وكان المتظاهرون يخشون تكرار سيناريو نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي والذي بدأ بنفس الطريقة وانتهى بالحكم غيابيا على الهاشمي بالإعدام.

وانتقلت المظاهرات بعد ذلك الى المحافظات الأخرى ذات الغالبية السنية التي اعتبرت اجراءات الحكومة استهدافا للمكون السني وبدأت بتحديد مطالب معينة أرادت من الحكومة المركزية تلبيتها كشرط لأنهاء المظاهرات من بينها ايقاف حملات الاعتقال التي يقولون انها تستهدف مكونا دون آخر واطلاق سراح المعتقلين وخاصة النساء منهم من الذين مضى وقت طويل على اعتقالهم دون توجيه اتهام لهم وتحقيق التوازن في مؤسسات الدولة بما يضمن مشاركة الجميع في اتخاذ القرار.

من جانبها اقرت الحكومة بقانونية وشرعية بعض مطالب المتظاهرين إلا أنها ذكرت ان تحقيق بعض المطالب يتطلب قرارات يقرها البرلمان ما يعني رمي الكرة في ساحة البرلمان دون الحكومة.

الفلبين تحصي عدد قتلى إعصار هايان والمساعدات تواجه صعوبة في توزيعها

متابعة/ قاسم الشاوش

بعد مرور أسبوع على إعصار هايان الذي ضرب الفلبين الجمعة الماضية مخلفا آلاف القتلى وتدمير الآلاف من المنازل ، بدأت المساعدات كالمواد الغذائية والإمدادات الأخرى تصل إلى الناجين، وأكدت وكالات الإغاثة أن لوجيستيات توزيع الإمدادات على المحتاجين تواجه صعوبات كبيرة..

وقال مسؤولون فلبينيون إن عدد قتلى إعصار هايان الذين تأكد مقتلهم حتى الآن وصل إلى 3621 شخصا

وأصدرت الأمم المتحدة والوكالات المحلية تقارير متضاربة بشأن عدد القتلى، ومن المرجح أن تشهد الأرقام النهائية للقتلى ارتفاعا متزايدا وحددت الأمم المتحدة عدد القتلى بـ4460 شخصا..

ودافعت الحكومة الفلبينية عن طريقة تعاملها مع الكارثة وهي من أقوى العواصف التي تضرب اليابسة

وكان وزير الداخلية الفلبيني، مار روكساس، أعلن لبي بي سي أن عدد القتلى بلغ 3422 لكن وكالة حكومية معنية برعاية الناجين في أعقاب الكوارث تقول إن عدد القتلى بلغ 3621 شخصا

ويقول مسؤولون فلبينيون إن من المرجح أن يرتفع عدد القتلى في ظل العثور على جثث جديدة بين الأنقاض في المناطق النائية..

وبدأت طائرات الهليوكبتر التابعة لحاملة الطائرات الأمريكية، جورج واشنطن، نقل الإمدادات إلى مدينة غيوان الواقعة في ساحل المحيط الهادئ، وهي أول مدينة يضربها إعصار هايان.

وتوسع حاملة الطائرات الأميركية نطاق عمليات البحث والإنقاذ كما توفر منصة لطائرات الهليوكبتر حتى تتمكن من نقل الإمدادات إلى المنكوبين.

ونقلت طائرات الهليوكبتر شحنات المساعدات التي تحوي المواد الغذائية والمياه إلى مدينة تاكلوبان وهي عاصمة إقليم ليتاي، وإلى بلدة غيوان اللتين تضررتا بشدة جراء الإعصار.

وأعلنت فرنسا إرسال مزيد من المساعات الإضافية إلى الفلبين لمساعدتها على مواجهة إعصار "هايان" الذي ضرب البلاد الأسبوع الماضي.

وقال رومان نادال المتحدث الرسمي باسم الخارجية الفرنسية - في مؤتمر صحفي أمس: إن بلاده تواصل تقديم الدعم الاستثنائي لإنقاذ المتضررين بالفلبين.

وأضاف نادال: إن نحو 60 من عناصر الأمن المدني الفرنسي انتشرو بمنطقة سيبو الفلبينية للمساعدة في عمليات الإنقاذ، مشيرا في الوقت نفسه إلى إرسال 16 من عناصر الأمن المدني واثنين من الخارجية الفرنسية إلى مدينة ليون استعدادا للتوجه على متن رحلة خاصة خصصتها شركة "إيرباص" باتجاه الفلبين.

وأوضح الدبلوماسي الفرسي أن هؤلاء ستكون مهمتهم إعداد الخدمات اللوجستية استعدادا لوصول التبرعات الإنسانية الفرنسية والمعدات وتقديم الدعم للسلطات المحلية، لاسيما في إدارة التدفقات على منطقة المطار.

وأعلن أنه من المتوقع أن يصل إلى مدينة سيبو الاثنين 40 ضابطا إضافيا من الأمن المدني واثنين من أفراد وزارة الشؤون الخارجية.

لكن الحكومة الفلبينية تقول: إن جهود الإنقاذ تأثرت بسبب قلة الشاحنات الجاهزة للخدمة.

وفي هذا السياق، قال وزير الداخلية الفلبيني: "في وضع كهذا، لا شيء يعمل بسرعة كافية. الاحتياجات هائلة، الاحتياجات فورية. لا يمكن الوصول إلى كل الأماكن وذلك بسبب تضرر خدمات الطوارئ بشدة في مدينة تكلوبان..

وفي هذا الإطار، لم يلتحق بالعمل هذا الأسبوع سوى ربع القوة العاملة في جهاز الشرطة.

وقالت منظمة أطباء بلا حدود: إن طواقم الإغاثة التي وصلت إلى بلدة غيوان شرقي سمار أكدت أن الوضع الذي يواجهه سكان البلدة "قاتم".

ورغم جهود الإنقاذ، اصطف في مطار مدينة تاكلوبان آلاف من الناجين في محاولة لمغادرة المدينة

وكان إعصار هايان ضرب الجمعة الماضي الإقليمين الساحليين ليتي وسمار من الفلبين

ثم انتقل الإعصار إلى ست جزر فلبينية في وسط البلاد قبل أن ينتقل إلى فيتنام ثم جنوبي الصين..

حدث الساعة

استقالة المفاوضين الفلسطينيين

إسكندر المريسي

■ ،، تقديم المفاوضين الفلسطينيين في محادثات السلام لاستقالتهم لا يثني إسرائيل عن استمرار سياسة الاستيطان والتوسع على حساب الأراضي الفلسطينية وسواء قدم أولئك المفاوضون استقالتهم أو استمروا في المفاوضات احتجاجاً على التعنت الصهيوني في مواصلة بناء المستوطنات أو جرى تعيين فريق تفاوض جديد، بحسب ما أشار إليه الرئيس الفلسطيني محمود عباس، فإن ذلك لا يحول دون مواصلة الكيان للسياسة الاستيطانية في ظل وجود المفاوضات من عدمها.

خاصة أنه قد سبق وأن أشرنا إلى أن جولة المباحثات الجديدة ليست إلا جولة لكي تواصل تل أبيب بناء الوحدات السكنية، وإن كان المحور الأساسي والموضوع الرئيسي لتلك المفاوضات يحث على وقف عملية الاستيطان، لكن الواقع يؤكد عكس ذلك على اعتبار أن وقف المباحثات مع السلطة الفلسطينية بالنسبة للسياسة الإسرائيلية أمر جانبي لا يحول دون إعلان إسرائيل دائماً وتكراراً عن خطط بناء جديدة خصوصاً في إعلانها الأخيرة عن عطاءات لأكثر من 20 ألف وحدة استيطانية في الضفة الغربية.

جاء ذلك عقب تدشين جولة المفاوضات بين الجانبين والتي سرعان ما انهارت بانسحاب فريق التفاوض الفلسطيني وأي محاولات من قبل السلطة الفلسطينية لإقناع ذلك الوفد بالعدول عن قرار الاستقالة أو تشكيل وفد جديد ليس إلا دعماً ضمنياً للجانب الإسرائيلي وإعطاءه مشروعية للبناء، سيما في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

حيث تعمل السياسة الإسرائيلية على توسيع وتيرة بناء المستوطنات هناك على نحو من التخطيط في إنشاء الآلاف من الوحدات السكنية الجديدة في الضفة الغربية، كما أوضحنا وقد حددت إسرائيل موعد بدء المفاوضات الجديدة التي سرعان ما انهارت بإعلان وزارة الإسكان الإسرائيلية عن بناء وحدات سكنية وأخرى قيد التخطيط أو التنفيذ.

وهو ما يعني أن استئناف المباحثات برعاية أميركية تزامن مع ذلك الإعلان استهتاراً بالمفاوضين الفلسطينيين من جانب وبالرعاية الأميركية كذلك وكأن الكيان الصهيوني أراد من خلال استئناف الاستيطان بشكل أوسع وأشمل توجيه رسالة للفلسطينيين أولاً ولرعاة العملية السلمية الأخيرة والتي انتهت قبل أن تبدأ مفادها أن إسرائيل ماضية في سياسة التوسع ولا يمكن بحث ذلك في المفاوضات تأكيداً على ما قامت به وزارة الإسكان الإسرائيلية عقب افتتاح المباحثات الأخيرة من طرح عطاءات لبناء الآلاف من الوحدات السكنية.

وهذا دليل كاف على أن المفاوضات سواء توقفت أو استمرت فإنها لا تقدم ولا تؤخر في مواصلة السلطات الاسرائيلية للمشاريع التوسعية لأنها ترى في عملية السلام والمفاوضات دعماً لسياسة الاستيطان وليس كما يعتقد العالم أن المباحثات بين الجانبين ستؤثر على مشاريع البناء للمستوطنات التي تنفذها اسرائيل منذ إعلان كيانها اللقيط المغتصب لفلسطين في 15 مايو 1948م وحتى إعلان انهيار جولة التفاوض الأخيرة مروراً بمفاوضات سابقة كانت الحكومة الاسرائيلية ولا زالت وستظل تواصل تنفيذ القرارات الاستيطانية بشكل أوسع وأشمل غير مكترثة بالقرارات الدولية ولا بنتائج جولات المباحثات المختلفة.

وإن احتلال فلسطين بحد ذاته هو عملية استيطانية واسعة ما يجعل الحديث عن مبدأ حل الدولتين مجرد مسكّنات لإضفاء المشروعية على المزيد من سياسة التوسع، وبالمقابل من ذلك يواصل العدو عبر حكومة نتنياهو إعلاناته الرسمية إنهاء عملية السلام، غير أن الجانب الفلسطيني ما زال يراهن على استئناف المفاوضات أو تغيير فريق المفاوضين ما لم يتم إلزامهم بالعدول عن قرار استقالتهم.

وهو ما يعني أن انسحاب الجانب الفلسطيني من مباحثات السلام أقل ما يجب أن يكون لما لديهم من الخبرة والتجربة عن نتائج المفاوضات السابقة مع الكيان الصهيوني لا يوجد إلا السلام المستحيل ما لم تتوحد القوى الفلسطينية بكل فصائلها وحركاتها السياسية ويكون مشروع المقاومة الوطنية للاحتلال الاسرائيلي موازيا لدعوات السلام المتكررة خاصة في ظل إدراك الكيان اللقيط لحالة الضعف السياسي وعدم توحيد الرؤى بين الفلسطينيين أنفسهم، يجب أن تبدأ المفاوضات لتقوية العملية السياسية ضمن صيغة فلسطينية جديدة لا ترفض السلام ولا تنكر المقاومة.